

الدولية: «الشؤون» تتجه لإنشاء لجنة مركزية لتقدير الاحتياجات من العمالة

إكتب غازي الخشمان

أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بدر الدولية أن الكويت ترتبط بمنظمة العمل الدولية منذ العام 1961 وساهمت منذ انضمامها في كثير من الانجازات التي حققت اثرها في التشريعات العمالية ورفع مستوى وظروف وشروط العمل بفضل الرغبة الصادقة والإرادة الواثقة لبلوغ أهداف منظمة العمل الدولية الواردة في دستورها وميثاق فيلادلفيا لتحقيق عالم تطله العدالة الاجتماعية.

جاءت كلمة الوزير الدولية خلال حفل أقامه في مقر الأمم المتحدة في مشرف مساء أول من أمس بمناسبة مرور 90 عاما على إنشاء منظمة العمل الدولية بحضور السفيرة الأممية وسفير المملكة العربية السعودية ووكيل وزارة الشؤون محمد الكندري والوكيل المساعد للشؤون القانونية جمال الدوسري وممثل منظمة العمل الدولية لدى الكويت ثابت الهارون ورئيس الاتحاد العام لعمال الكويت خالد العازمي. وقال الدولية «صادقت الكويت فور انضمامها الى عضوية المنظمة على 19 اتفاقية إيمانا منها بالتعاون الدولي على المستويات المختلفة واعترافا بالدور الفعال الذي تقوم به المنظمة ولتحقيق الأهداف السامية لها»، لافتا إلى أن قانون العمل الحالي رقم 64/38 كان نقله نوعية في التشريع العمالي في المنطقة ولكن سنة الحياة في التغيير تماشيا مع المستجدات التي طرأت على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الكويتي وإعلان المبادئ الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل عام 1998 دعانا إلى الاستعانة بخبرة ومشورة المنظمة الدولية لصياغة قانون عمل جديد نأمل أن يرى النور قريبا ويحقق الغايات التي نسعى إليها.

وحول الملاحظات على وضع العمال في الكويت، أوضح الدولية في تصريح للصحافيين أن «الملاحظات موجودة في كل دول العالم ولكن نأمل أن تنتهي تلك الملاحظات بعد صدور قانون العمل الجديد الذي يعتبر قانونا متطورا جدا وأوشك على الانتهاء منه بمجرد إقراره مع مجلس الأمة المقبل ونتمنى أن يكون من أولوياته كونه سيقدم ضمانات كافية للعمال ولصاحب العمل في نفس الوقت وسيحدث بينهما شيئا من التوازن».

وعن مدى جدية الكويت في إلغاء نظام الكفيل، قال الدولية ان «موضوع إلغاء نظام الكفيل أو وضع بديل له أمر يحتاج إلى دراسة متأنية»، لافتا إلى وجود دول أخرى مجاورة أقدمت على هذه الخطوة ولكنها ما زالت قيد الدراسة ولم تطبق بعد، مشيرا إلى دراسة قدمت من قبل منظمة العمل الدولية وما زالت قيد الدراسة مؤكدا أنهم لن يقدموا إلا على ما فيه الخير للكويت. وحول الإجراءات التي ستخضعها الوزارة تجاه العمال ساقطي القيد من ملفات الشؤون، بين الدولية أن «الوزارة تتعامل مع تلك المشكلة بحذر شديد لأن البعض من ساقطي القيد تم بتعمد وقد يكون لإخفاء أخطاء وتهربا من المخالفات»، مشيرا إلى أن الوزارة لديها حاليا ورشة عمل تقوم بعمل مجموعة من التوصيات ودراسة لفريق التفتيش بخصوص ساقطي القيد وسيتم الإعلان عن ذلك قريبا.

وردا على سؤال آخر حول وضع العمالة التي تم تسريحها من عملها نتيجة الأزمة الاقتصادية قال الدولية «إن هناك إجراءات اتخذها مجلس الوزراء وشكلت بالفعل لجنة لدراسة هذه الظاهرة ووضع حلول لها» لافتا إلى أنهم على علم بالإحصائيات حاليا وأن هناك إجراءات معينة خاصة بالعمالة الوطنية، معبرا عن قلقه من تغيير وضع العمالة بالنسبة للمسمى الوظيفي أو الراتب وليس التسريح مهيبا بأصحاب الأعمال مراعاة العنصر الوطني الكويتي في المؤسسات الكويتية كما يريدون من الحكومة أن تفعل وقامت بذلك بالفعل.

وحول إقدام الوزارة على إنشاء هيئة مستقلة لتقدير الاحتياجات من العمالة كشف عن توجهه واقترح لإنشاء إدارة مركزية في قطاع العمل ولكن في الوقت الحالي يوجد قسم في كل إدارة.

ومن جانبه، أوضح ممثل منظمة العمل الدولية لدى الكويت ثابت الهارون أن الشراكة تجسدت بين المنظمة والكويت من خلال إقامة ندوة ثلاثية في غرفة تجارة وصناعة الكويت حول علاقة منظمة العمل الدولية بأطراف الإنتاج الثلاثي وورشة عمل في الاتحاد العام لعمال الكويت حول مشروع العدالة الاجتماعية.

واستعرض الهارون بيان المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشأن التدهور الناتج عن زيادة البطالة والبطالة الجزئية في العالم وإغلاق الأعمال وتدهور ظروف العمل والاستخفاف باحترام الحقوق في العمل بالإضافة إلى مزيد من عدم المساواة والفقر وانعدام الأمن، لافتا إلى أن المنظمة أسست على مبدأ انه لا يمكن ترسيخ السلام العالمي طويل الأمد إلا من خلال العدالة الاجتماعية وذلك ما تضمنه ميثاقها.

واستطرد الهارون قائلا انه «من خلال العقود التسعة الماضية عملت المنظمة على تخفيف الأزمات بسياسات بناء ومبادرات عملية هادفة إلى ملاحقة العدالة الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تشريعات عمالية عالمية مهمة غطت ظروف العمل، ومنها الصحة، والسلامة المهنية، والضمان الاجتماعي، وغيرها من الأهداف كحرية النقابات والمفاوضات الجماعية»، موضحا أن المدير العام يقترح أن يتم الاتفاق في مؤتمر العمل الدولي الذي سيعقد في جنيف في يونيو المقبل على اتفاق عملي للوظائف يقوم بتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وإعادة تكوين أسس جديدة لعمولة أكثر شمولية تركز على أجندة العمل اللائق.